بيـــــان

الحكومة السورية تستثمر أموال الأطفال القاصرين في تمويل حربها ضد المعارضة السورية

في ٢٥ أيار الحالي أعلن القاضي الشرعي الأول في دمشق «محمود المعراوي» أن وزارة العدل التابعة للحكومة السورية بصدد إصدار قانون «لرعاية أموال القاصرين», بحيث تتحكم الدولة...

في ٢٥ أيار الحالي أعلن القاضي الشرعي الأول في دمشق «محمود المعراوي» أن وزارة العدل التابعة للحكومة السورية بصدد إصدار قانون «لرعاية أموال القاصرين», بحيث تتحكم الدولة في أموال أكثر من مليون قاصر ويتيم, مودعة في حسابات بنكية كذخائر وأوقاف تؤمن لهم معيشة كريمة.

إننا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان نعتبر أن القضاء الرسمي في سوريا قضاء لا شرعي بالنظر إلى عدم استقلاليته, واستغلاله الفاضح من قبل السلطة, للتغطية على جرائم الاعتقال بسبب الرأي والتعذيب حتى الموت, وأن هذا القضاء مجيّر بالكامل لصالح الأجهزة الأمنية التي تمارس جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب باستمرار وبشكل موسع.

وبالتالي فإن هذا القانون محض تغطية على الاستيلاء على أموال القاصرين والأيتام من قبل النظام السوري, لاستخدامها في تمويل الحرب على المعارضة المسلحة وحواضنها الشعبية وقمع الرأي المعارض, في تمويل حملة قمعية تشمل جزءاً من هؤلاء الأطفال أنفسهم, بالنظر إلى توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان قيام القوات الحكومية بقتل مالايقل عن ١٤٨٥٢ طفلاً من بينهم ٩٢ طفلاً تحت التعذيب , واعتقال ٤٥٠٠ آخرين .

وإننا إذ ننبه إلى خطورة هذا القانون, نستهجن الجرأة المهينة في استغلال أموال الأطفال لتوظيفها في جرائم ضد الإنسانية, ونطالب المنظمات الدولية المعنية بشأن الطفل بالتنبه إلى خطورة هذا القانون, والعمل على الحدّ من آثاره, وحفظ حقوق الأطفال المالية, عدا عن التذكير المستمر بوجوب العمل على حماية حقّهم الأول المتمثل بحقهم في الحياة.